

## الجيران: وقف اعتماد الترقيات في هيكل معهد الأبحاث لإحتوائه على مخالقات قانونية



د.عبدالرحمن الجيران

والموضوعية والالتزام بالقانون. ودعا الجيران وزير التربية إلى إعادة النظر وتطبيق اللائحة المنظمة لهذا الشأن والاستماع إلى أصحاب الحق ممن تم استبعادهم وتقديم من لا يستحق. وفي الختام أوضح النائب الجيران ان المضي قدما في هذا الهيكل من شأنه اضعاف الكفاءة والسمعة المحلية والدولية لمعهد الأبحاث العلمية.

صرح النائب د.عبدالرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية، بأن الهيكل الجديد في معهد الأبحاث العلمية لا يعكس حقيقة من يستحق الترقية ممن لا يستحق لعدم الموضوعية في الاختيار، وهذا من شأنه ابعاد الكفاءات صاحبة الحق وإحلال من لا يستحق في مؤسسة علمية أكاديمية يفترض فيها الحياد

## الظفيري: تخصيص موقع لسكراب أفرة بعيداً عن المناطق السكنية



د.منصور الظفيري

قدم النائب د.منصور الظفيري اقتراحاً برغبة جاء فيه: نقل الحراج من هذه المنطقة وتخصيص موقع بعيد عن المناطق السكنية، ويتم تجهيزه تجهيزاً كاملاً، وتخصيص مكان بداخله لفحص السيارات بالكمبيوتر برسوم رمزية، مما يؤدي إلى تحقيق عوائد للدولة وكذلك حفظ حقوق البائع والمشتري وجعل هذه المنطقة سكنية.

## العدواني :محفظه مالية للمتقاعدين بقيمة 200 مليون دينار



عبد الله العدواني

دعا النائب عبدالله العدواني الحكومة إلى انشاء محفظة مالية قيمتها 200 مليون دينار تقدم للمتقاعدين مخصصات سنوية من ارباحها علاوة على إمكانية منح قروض ميسرة إلى المتقاعدين، مشيراً إلى ان هذه الفئة مازالت تعاني من جراء عدم رفع رواتبها رغم الاعباء الكبيرة لمعلم المتقاعدين، وازداد العدواني في تصريح صحافي ان على الحكومة انصاف المتقاعدين وتلمس احتياجاتهم وتلبية مطالبهم، سيما وان رواتب الاغلبية منهم لا تكفي، لافتاً إلى انه سيتم خلال المرحلة الحزبية بقانون بهذا الشأن والامانة ان تتوسع المحفظة مستقبلاً لابتعاث المتقاعدين واسرهم إلى العلاج في الخارج او لتحمل تكاليف دراسة ابنائهم.

## 7 قوانين و15 اتفاقية و760 سؤالاً وجهت للوزراء أنجزها مجلس الأمة حتى آخر يناير

اصدرت ادارة الاعلام في مجلس الأمة احصائية بالقوانين والاتفاقيات التي اقراها مجلس الأمة، وجاءت الاحصائية كالتالي: انجز مجلس الأمة 7 قوانين و15 اتفاقية خلال دور انعقاد الاول والثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر الذي بدأ من 6 أغسطس الماضي حتى 30 يناير الماضي في 13 جلسة عقدها المجلس. وقال تقرير اعلامي صادر عن الامانة العامة لمجلس الامة ان الأعضاء وجهوا 760 سؤالاً خلال تلك الفترة تم الرد على 510 منها ويتبقى 250 سؤالاً لم تتم الاجابة عنها إضافة إلى 11 استجواباً قدمت و5 طلبات تحقيق.

وطلب واحد للمناقشة و5 طلبات رفع حصة. وجاء في التقرير ان مراسيم الاتفاقيات المالة إلى المجلس تطبيقاً للفقرة الاولى من المادة 70 من الدستور بلغت 32 مرسوماً و16 مرسوماً بقوانين محالة إلى المجلس طبقاً لنص المادة 71 من الدستور و25 مشروع قانون مقدماً من الحكومة و37 اقتراحاً بقانون مقدم من الأعضاء و456 اقتراحاً برغبة. وعدد

التقرير القوانين المنجزة، وهي قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن انشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 32 لسنة 1988 في شأن التقدي وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهن المصرفية الوارد ضمن الاولويات الـ 24 المتفق عليها بين المجلس والحكومة وقانون بتعديل اسم بنك التسليف والادخار ايما ورد في اي قانون إلى بنك الائتمانية الكويتي واقرت بتاريخ 2014/1/9 كما اقر المجلس بتاريخ 2014/1/21 قانونين احدهما للعمليات الالكترونية الوارد ضمن الاولويات الـ 24 المتفق عليها بين المجلس والحكومة والآخر بتعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 واحكام القانون رقم 22 لسنة 2012 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة والوارد ضمن الاولويات الـ 24 المتفق عليها بين المجلس والحكومة. واقر مجلس الامة في جلسته بتاريخ 2014/1/22 قانونين بشأن دور الضمانة الخاصة والوارد ضمن الاولويات الـ 24 المتفق عليها بين المجلس والحكومة، وقانون بإضافة مادة جديدة برقم 28 مكرراً دى قانون 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (القرض الاسكاني).

## الطريجي: صرف بدل إيجار لكل رب أسرة باع منزله لظروف قاهرة

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً بقانون بإضافة مادة جديدة للقانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وجاء الاقتراح كالتالي:

### مادة أولى

تضاف بعد المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المنشور عليه، مادة جديدة بالرقم (19 مكرراً) نصها التالي:

### مادة (19 مكرراً)

يصرف بدل إيجار شهري، وفق المعمول به، أو ما تقرره المؤسسة العامة للرعاية السكنية، لرب الأسرة الذي حصل على قرض إسكاني ثم اضطرت له ظروف اجتماعية أو مالية قاهرة لبيع منزله وذلك وفق الشروط الآتية: أن يكون

قدم النائب د.عبدالله الطريجي اقتراحاً بقانون بإضافة مادة جديدة للقانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وجاء الاقتراح كالتالي:



د.عبدالله الطريجي

## دشتي يسأل العمير عن التقاعد المبكر وترك الخدمة الإجباري للعاملين في القطاع النفطي

التابعة بإلغاء تلك الوظائف المذكورة. مع تزويدنا بنسخة من محاضر الاجتماعات ذات الصلة باتخاذ هذا القرار؟ 7 - يرجى تزويدنا بكشف مفصل باسماء ومناصب/ وعمر الموظف من هذه الفئة الثانية الذين احيلوا للتقاعد الاجباري بتاريخ 2013/10/1. 8 - هل تم تدوير أو تغيير المسمى الوظيفي المنسق أو لرئيس فريق عمل أو مدير شاغل احدي هذه الوظائف المعنية بالإطفاء قبل 2013/10/1 مما ادى إلى عدم تأثره من القرار بحالته للتقاعد؟ 9 - في حالة الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة (القديمية والجديدة) ومدة الخدمة الفعلية وعمر هؤلاء الموظفين عند التغيير.

10 - هل تمت ترقية أي رئيس فريق عمل أو مدير من الفئة الثانية لمنصب اعلى قبل 2013/10/1 مما ادى إلى عدم تأثره من القرار بحالته للتقاعد؟ 11 - وفي حالة الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة (القديمية والجديدة) ومدة الخدمة الفعلية وعمر هؤلاء الموظفين عند الترقية.

ثانياً: انتهاء خدمة الموظفين حسب انظمة شؤون الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة:

12 - هل بلوغ خدمة الموظف 35 سنة من احدى حالات انتهاء خدمة الموظف حسب انظمة شؤون الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة؟

13 - يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة ومدة الخدمة الفعلية وعمر الذين احيلوا للتقاعد دون بلوغ سن الستين سنة من الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة ( سواء في مركز التقدير البترولي التابع لمؤسسة البترول الكويتية أو المحلية في الكويت أو الخارجية) خلال الخمس سنوات المالية السابقة مع بيان جنسيات العاملين.

رابعاً: نظام الترقيات للوظائف بالدرجات (فاعلي 17)

23 - ما المبررات بتحديد 35 نقطة من مجموع النقاط الاجمالية الـ 80 لبعض تقييم لجنة المفاضلة (المقابلة الشخصية).

24 - ما الآلية التي تتبعها الدائرة المعنية في الموارد البشرية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة لفحص الموظفين المؤهلين للترشيح للترقية لدخولهم عملية المفاضلة الأولى (نقطة).

25 - كشف باسماء جميع العاملين الذين تمت ترقيتهم إلى منصب مدير أو رئيس فريق حسب الآلية اعلاه منذ 2013/4/1 مع بيان المنصب/ الوظيفة الجديدة المنوطة للموظف.

26 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «1» اعتماد نتائج المفاضلة الاولى للمرشحين لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق.

27 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «3» السيرة الذاتية للمرشحين لشغل الوظائف بالدرجات 17 واعلى لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق.

28 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «4» اعتماد نتائج المفاضلة للمرشحين لشغل وظيفة (اسم الوظيفة لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق).

التابعة بإلغاء تلك الوظائف المذكورة. مع تزويدنا بنسخة من محاضر الاجتماعات ذات الصلة باتخاذ هذا القرار؟ 7 - يرجى تزويدنا بكشف مفصل باسماء ومناصب/ وعمر الموظف من هذه الفئة الثانية الذين احيلوا للتقاعد الاجباري بتاريخ 2013/10/1. 8 - هل تم تدوير أو تغيير المسمى الوظيفي المنسق أو لرئيس فريق عمل أو مدير شاغل احدي هذه الوظائف المعنية بالإطفاء قبل 2013/10/1 مما ادى إلى عدم تأثره من القرار بحالته للتقاعد؟ 9 - في حالة الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة (القديمية والجديدة) ومدة الخدمة الفعلية وعمر هؤلاء الموظفين عند التغيير.

10 - هل تمت ترقية أي رئيس فريق عمل أو مدير من الفئة الثانية لمنصب اعلى قبل 2013/10/1 مما ادى إلى عدم تأثره من القرار بحالته للتقاعد؟ 11 - وفي حالة الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة (القديمية والجديدة) ومدة الخدمة الفعلية وعمر هؤلاء الموظفين عند الترقية.

ثانياً: انتهاء خدمة الموظفين حسب انظمة شؤون الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة:

12 - هل بلوغ خدمة الموظف 35 سنة من احدى حالات انتهاء خدمة الموظف حسب انظمة شؤون الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة؟

13 - يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة ومدة الخدمة الفعلية وعمر الذين احيلوا للتقاعد دون بلوغ سن الستين سنة من الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة ( سواء في مركز التقدير البترولي التابع لمؤسسة البترول الكويتية أو المحلية في الكويت أو الخارجية) خلال الخمس سنوات المالية السابقة مع بيان جنسيات العاملين.

رابعاً: نظام الترقيات للوظائف بالدرجات (فاعلي 17)

23 - ما المبررات بتحديد 35 نقطة من مجموع النقاط الاجمالية الـ 80 لبعض تقييم لجنة المفاضلة (المقابلة الشخصية).

24 - ما الآلية التي تتبعها الدائرة المعنية في الموارد البشرية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة لفحص الموظفين المؤهلين للترشيح للترقية لدخولهم عملية المفاضلة الأولى (نقطة).

25 - كشف باسماء جميع العاملين الذين تمت ترقيتهم إلى منصب مدير أو رئيس فريق حسب الآلية اعلاه منذ 2013/4/1 مع بيان المنصب/ الوظيفة الجديدة المنوطة للموظف.

26 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «1» اعتماد نتائج المفاضلة الاولى للمرشحين لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق.

27 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «3» السيرة الذاتية للمرشحين لشغل الوظائف بالدرجات 17 واعلى لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق.

28 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «4» اعتماد نتائج المفاضلة للمرشحين لشغل وظيفة (اسم الوظيفة لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق).

قدم النائب د.عبدالحمد دشتي اسئلة لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير النفط -د.علي العمير وذلك لاستيضاح الامور الداخلة في اختصاصاته، وجاء في اسئلة د.دشتي ما يلي:

اولاً: النظام المؤقت للتقاعد المبكر ترك الخدمة الاجباري للعاملين على سلم الدرجات:

بالإشارة لقرار مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية رقم 2013/49 المؤرخ في 2013/6/27 بإحالة شاغلي وظيفة رئيس فريق ومنسق وما يعادلها على سلم الوظائف الادارية أو الهندسية (TPL) فاعلي في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة ممن تبلغ مدة خدمتهم المسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 35 سنة فأكثر للتقاعد اعتباراً من 2013/10/1 (أي آخر يوم عمل أو مدير من الفئة الثانية لمنصب اعلى قبل 2013/10/1 مما ادى إلى عدم تأثره من القرار بحالته للتقاعد؟ 9 - في حالة الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة (القديمية والجديدة) ومدة الخدمة الفعلية وعمر هؤلاء الموظفين عند التغيير.

10 - هل تمت ترقية أي رئيس فريق عمل أو مدير من الفئة الثانية لمنصب اعلى قبل 2013/10/1 مما ادى إلى عدم تأثره من القرار بحالته للتقاعد؟ 11 - وفي حالة الاجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة (القديمية والجديدة) ومدة الخدمة الفعلية وعمر هؤلاء الموظفين عند الترقية.

ثانياً: انتهاء خدمة الموظفين حسب انظمة شؤون الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة:

12 - هل بلوغ خدمة الموظف 35 سنة من احدى حالات انتهاء خدمة الموظف حسب انظمة شؤون الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة؟

13 - يرجى تزويدنا بكشف باسماء ومناصب/وظيفة ومدة الخدمة الفعلية وعمر الذين احيلوا للتقاعد دون بلوغ سن الستين سنة من الموظفين في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة ( سواء في مركز التقدير البترولي التابع لمؤسسة البترول الكويتية أو المحلية في الكويت أو الخارجية) خلال الخمس سنوات المالية السابقة مع بيان جنسيات العاملين.

رابعاً: نظام الترقيات للوظائف بالدرجات (فاعلي 17)

23 - ما المبررات بتحديد 35 نقطة من مجموع النقاط الاجمالية الـ 80 لبعض تقييم لجنة المفاضلة (المقابلة الشخصية).

24 - ما الآلية التي تتبعها الدائرة المعنية في الموارد البشرية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة لفحص الموظفين المؤهلين للترشيح للترقية لدخولهم عملية المفاضلة الأولى (نقطة).

25 - كشف باسماء جميع العاملين الذين تمت ترقيتهم إلى منصب مدير أو رئيس فريق حسب الآلية اعلاه منذ 2013/4/1 مع بيان المنصب/ الوظيفة الجديدة المنوطة للموظف.

26 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «1» اعتماد نتائج المفاضلة الاولى للمرشحين لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق.

27 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «3» السيرة الذاتية للمرشحين لشغل الوظائف بالدرجات 17 واعلى لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق.

28 - تابع للسؤال 25: ارفاق نموذج «4» اعتماد نتائج المفاضلة للمرشحين لشغل وظيفة (اسم الوظيفة لكل ترقية تمت لمنصب مدير أو لرئيس فريق).

## مباغة في تشكيل اللجان ومخالفة لتعميم وزارة المالية عبدالصمد: «الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لـ «الأوقاف»

نسخة اضافة لقبول كتب غير مطابقة للمواصفات ودفع ثمنها بالكامل. وأضاف: «أوصت اللجنة بتقدير الاحتياجات بدقة قبل ابرام العقود وحتى لا يتم إصدار أي اوامر تغييرية حيث ان إصدار امر تغييرى بقيمة تمثل 32٪ من العقد المبرم إنما يعكس عدم كفاءة التقديرات». وشدد عبدالصمد على ان «مآخذ شابت أعمال مراكز السراج المنير وضرورة عدم التوسع فيها لحين دراسة الوضع القائم بشمولية».

بإدارات الوزارة المختلفة غير المعنية بالتدريس خصما على نوع مكافآت بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية والتعميم رقم 5 لسنة 1998 بشأن الدليل النمطي الموحد للحسابات للجهات الحكومية»، مشيراً إلى انها «استمرت في صرف مبالغ تقدر بمليون و808 آلاف دينار وأوصت اللجنة بأخذ موافقة مجلس الخدمة المدنية على صرف مثل هذه المكافآت».

وزاد عبدالصمد: «شغل بعض الموظفين لوظائف إشرافية وفنية دون التقيد بالشروط وبصفة خاصة سنوات الخدمة ومنحهم كادر المعلمين دون وجه حق بالمخالفة لقرار مجلس الخدمة رقم 2 لعام 1996 بشأن بدلات ومكافآت أعضاء الهيئة التعليمية للكويتيين وأوصت اللجنة بالرجوع لديوان الخدمة المدنية للحصول على استثنائها من شروط المدة».

ولفت إلى «المباغة في تشكيل اللجان وصرف المكافآت لأعضائها بالمخالفة لتعميم وزارة المالية رقم 2 لعام 2001 بشأن قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بمعالجة الهدر في الإنفاق الحكومي، حيث بلغ ما أمكن حصره 901 ألف و285 ديناراً».

وأكد «إصدار أمر تغييرى بالزيادة بمبلغ 83250 ديناراً لطباعة 45 ألف نسخة من كتب الموسوعة الإسلامية بالرغم من وجود كميات كبيرة بالمخزن تفوق الكمية المطلوبة دون التصرف فيها بلغت 66 ألف

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة « ناقشت الحساب الختامي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للسنة المالية 2012/2013 واتضح لها وجود العبيد من أوجه القصور والمخالفات ومنها: تدنى نسبة تنفيذ الوزارة للمشروعات الإنشائية المقدره في موازاناتها التخطيطية».

وأوضح أنه «ادرج لتلك المشروعات 4 ملايين و370 ألف دينار وبلغ المنفذ مليون و18 ديناراً بنسبة 23,3٪، كما نفذت الوزارة للمشروعات الإنشائية المقدره في موازاناتها التخطيطية».

وتابع: «استمرار الوزارة في عدم الفصل بين أعمال الصيانة الجذرية وأعمال الصيانة الدورية في العقود وقيامها بخضم مصرفات الصيانة الجذرية من عقود الصيانة الدورية بحمل الخزائن العامة أعباء كبيرة نظراً لارتفاع الأسعار المتفق عليها لأعمال الصيانة الدورية عن أعمال الصيانة الجذرية».

وأشار إلى «الاستمرار في صرف مكافآت الدعاة المبعوثين في الخارج دون اعتماد اللائحة التنظيمية للابتعاث الصادرة بالقرار الوزاري رقم 281 لسنة 2010 من الجهات المختصة»، وأضاف: «طلبت اللجنة إيقاف الصرف حتى يتم اعتماد اللائحة وكذلك الاستمرار في صرف مكافآت للمكلفين



عدنان عبدالصمد

## الحويلة يشيد بجهود رجال الجمارك في إحباط تهريب حشيش من العراق

الحالي يرثى له والخدمات والمنشآت التي يحتاجها العاملون شبه معدومة وغير مرضية وغير مناسبة، كما ان رجال الجمارك يعملون بجد ويواصلون اللبل بالنهار في ظل بيئة غير صالحة للعمل وعدم وجود أي خدمات جمركية كاجهزة التفتيش الحديثة ومستودعات لل بضائع ومخازن تبريد فلابد من توفير مستودعات كبرى ومناطق جمركية آمنة لحجز البضائع في جميع المنافذ مع ضرورة توفير جميع الخدمات بها باعتبار هذه المناطق محرم الدخول لصرح أو الخروج منها لغير المصرح لهم ووفق آليات تضمن عدم التهرب من القبول الجمركية والإضرار بالبلد، مشيراً إلى انه تقدم إلى مجلس الأمة بحزمة من الاقتراحات الخاصة بهذا الشأن لتطوير جهاز الجمارك وزيادة فاعليته، وكذلك الارتقاء بأداء العاملين وتخفيفهم، ولتحديث وتطوير المنافذ الحدودية وتزويدها بجميع الخدمات التي تحتاجها.

والمعاملة الوافدة فالعنصر الوطني هو الأجدر بالاعتماد عليه. وزاد الحويلة: إضافة إلى تحليل المعلومات وتزويد فروع الجمارك بنشرات دورية تحليلية عن اتجاهات التهريب وخطوط سيرها والأساليب والطرق الحديثة المستخدمة في التهريب مدعمة بالصور الملونة وكذلك تطبيق نظم إدارة المخاطر المعتمد فيها على البيانات التاريخية عن الضبطيات السابقة وتحليلها لوضع معايير ومؤشرات للخطورة لاستهداف الإسرائيليات المحتمل احتواؤها على مواد ممنوعة، فكل هذه الوسائل تستعدف شهابنا وأمتنا فهم لا يمنعهم أي شيء من أجل التضحية بالغالي والنفيس من أجل نجل بلدهم الكويت، مشدداً على ضرورة رفع المكافآت والحوافز التشجيعية لهم تقديراً لدورهم، وتفنيداً لجهودهم المقدرة.

وشدد الحويلة على ضرورة تزويد جميع فروع الجمارك في المنافذ البرية والجوية والبحرية بالأليات والأجهزة والمعدات اللازمة وكذلك تزويدها بأحدث أنظمة الفحص كاجهزة تفتيش الحقائق بواسطة الأشعة وجهاز تفتيش المخالي وخزانات الوقود للسيارات والشاحنات، وأجهزة تفتيش الحاويات بالاشعة، وأجهزة فحص الطرود بالأشعة للكشف عن المخدرات وغيرها من المواد المنموعة الأخرى وجعلها مناطق يصعب اختراقها، والاهتمام بالعنصر البشري وتطوير قدراته من خلال إحاقه بالدورات التدريبية على أحدث ما توصلت له تقنيات الأنظمة والأجهزة المتخصصة، وتدريبهم المساعدة في الكشف عن المخدرات والممنوعات الأخرى، كما لا يجوز الاعتماد على القطاع الخاص

أشاد النائب د.محمد الحويلة بجهود رجال الجمارك الذين استطاعوا إحباط محاولة تهريب 39 كيلو حشيش قادمة من العراق في منفذ العبدلي، ويقف لهم في إحباط جميع محاولات التهريب سواء من الداخل أو من الخارج مثل ضبطهم للعبود من محاولات تهريب البازل التي تقدر بالملايين وأيضاً المخدرات بجميع أنواعها.

وزاد الحويلة: ان الإنجازات الأمنية الأخيرة لرجال الداخلية ورجال الجمارك أثبتت أنهم خط الدفاع الأول بعد الله لشباب الوطن والمجتمع من دخول هذه الممنوعات الخطيرة التي تستهدف شبابنا وأمتنا فهم لا يمنعهم أي شيء من أجل التضحية بالغالي والنفيس من أجل نجل بلدهم الكويت، مشدداً على ضرورة رفع المكافآت والحوافز التشجيعية لهم تقديراً لدورهم، وتفنيداً لجهودهم المقدرة.

وشدد الحويلة على ضرورة تزويد جميع فروع الجمارك في المنافذ البرية والجوية والبحرية بالأليات والأجهزة والمعدات اللازمة وكذلك تزويدها بأحدث أنظمة الفحص كاجهزة تفتيش الحقائق بواسطة الأشعة وجهاز تفتيش المخالي وخزانات الوقود للسيارات والشاحنات، وأجهزة تفتيش الحاويات بالاشعة، وأجهزة فحص الطرود بالأشعة للكشف عن المخدرات وغيرها من المواد المنموعة الأخرى وجعلها مناطق يصعب اختراقها، والاهتمام بالعنصر البشري وتطوير قدراته من خلال إحاقه بالدورات التدريبية على أحدث ما توصلت له تقنيات الأنظمة والأجهزة المتخصصة، وتدريبهم المساعدة في الكشف عن المخدرات والممنوعات الأخرى، كما لا يجوز الاعتماد على القطاع الخاص



د.محمد الحويلة



د.عبدالحمد دشتي